القاعدة السادسة

في الاحوال ١٦٧

اعلم ان[1] المتكلمين قد اختلفوا في الاحوال نفيا واثباتا بعد ان احدث ابو هاشم بن الجباي رايه فيها وما كانت المسئلة مذكورة قبله اصلا[2] فاثبتها ابو هاشم[3] ونفاها[4] ابوه الجباي[5] واثبتها القاضي ابو بكر الباقلاني[6] رحمه الله بعد ترديد الرأي فيها على قاعدة غير ما ذهب[7] اليه ونفاها صاحب مذهبه الشيخ[8] ابو الحسن الاشعري واصحابه رضي الله عنهم وكان امام الحرمين[9] من المثبتين في الاول والنافين في الاخر[10] والاحرى[11] بنا ان نبين اولا ما الحال التي توارد عليها النفي والاثبات وما مذهب المثبتين فيها وما مذهب النافين ثم نتكلم في ادلة الفريقين ونشير[12] الى مصدر القولين وصوابهما من وجه وخطايهما من وجه

اما بيان الحال وما هو اعلم انه ليس للحال حد حقيقي يذكر حتى

---

١٦٧ — ١) ا ز مذهب — ٢) ب ـ ف اولا — ٣) ف رضه — ٤) ب ف والده — ٥) ب اليه ابو هاشم ف اليه — ٦) ب ف ـ — ٧) ب ز ابو المالي — ٨) ف الاخير — ٩) ا الاحرا ب الاخرى — ١٠) ف نصدر

نعرفها بحدها وحقيقتها على وجه يشمل جميع الاحوال فانه يودي الى
اثبات الحال[١١] للحال[١٢] بل لها ضابط وحاصر بالقسمة وهي تنقسم الى
١٦٨ ما يعلل والى ما لا يعلل وما يعلل فهي احكام لمعان قايمة بذوات وما
لا يعلل فهو صفات ليس احكاما للمعاني

اما الاول فكل حكم لعلة قامت بذات[١] يشترط في ثبوتها الحيوة
عند ابي هاشم ككون الحي[٢] حياً عالماً قادرًا مريدًا سميعاً بصيرًا لان
كونه حياً عالماً يعلل بالحيوة والعلم في الشاهد فتقوم[٣] الحيوة بمحل[٤]
وتوجب كون المحل حياً وكذلك العلم والقدرة والارادة وكل ما
يشترط في ثبوته الحيوة وتسمى هذه الاحكام احوالًا وهي صفات
زايدة على المعاني التي اوجبتها وعند القاضي رحمه الله كل صفة لموجود
لا تتصف بالوجود فهي حال سوا كان المعنى الموجب مما يشترط في
ثبوته الحيوة او لم يشترط ككون الحي حياً وعالماً وقادرًا وكون
المتحرك متحركاً والساكن ساكناً والاسود والابيض الى غير ذلك
ولابن الجباي في المتحرك اختلاف رأي وربما يطرد ذلك في الاكوان
كلها ولما كانت البنية عنده شرطاً في المعاني التي تشترط في ثبوتها[٥]
الحيوة وكانت[٥] البنية في اجزايها في حكم محل واحد فتوصف بالحال[٦]
وعند القاضي ابي بكر رحمه الله لا يوصف بالحال[٦] الا الجز[٧] الذي[٨] قام
١٦٩ به المعنى فقط واما القسم الثاني فهو كل صفة اثبات لذات من غير علة
زايدة على الذات كتحيز الجوهر وكونه موجودًا وكون العرض

---

١١) ف الحاد — ١٢) ب ـ

١٦٨ — ١) ك ذوات — ٢) ب الشي — ٣) ف فتقدم — ٤) ف لمحل
— ٥...٥) ب ـ — ٦) ف باحاد — ٧) ف ـ — ٨) ب والذي

عرضاً ولوناً وسواداً والضابط ان كل موجود له خاصية[1] يتميز بها عن غيره فانما يتميز بخاصية هي حال وما تتماثل المتماثلات به[2] وتختلف المختلفات فيه فهو حال وهي التي تسمى صفات الاجناس والانواع والاحوال عند المثبتين ليست موجودة ولا معدومة[1] ولا هي اشيا ولا توصف بصفة ما وعند ابن الجباي ليست هي معلومة على حيالها وانما تعلم مع الذات واما نفاة الاحوال فعندهم الاشيا تختلف وتتماثل لذواتها[4] المعينه واما اسماء الاجناس والانواع فيرجع عمومها الى الالفاظ الدالة عليها فقط و كذلك خصوصها وقد يعلم الشيء من وجه ويجهل من وجه والوجوه اعتبارات[5] لا ترجع الى صفات هي احوال تختص بالذوات وهذا تقرير مذهب الفريقين في تعريف الحال

اما ادلة الفريقين فقال المثبتونه العقل يقضي[6] ضرورة ان السواد والبياض يشتركان في قضية وهي اللونية والعرضية ويفترقان في قضية وهي السوادية والبياضية فما به الاشتراك غير ما به الافتراق او غيره فالاول سفسطة[1] والثاني تسليم المسئلة

وقال النفاة السواد والبياض المعنيان[2] قط لا يشتركان في شيء هو كالصفة لهما بل يشتركان في شيء هو اللفظ الدال على الجنسية والنوعية والعموم والاشتراك فيه ليس يرجع الى صفة هي حال[2] للسواد والبياض فان حالتي العرضين يشتركان في الحالية ولا يقتضي ذلك الاشتراك ثبوت حال للحال فانه يودي الى التسلسل فالعموم

---

١٦٩ — ١) ب ـ — ٢) ف ـ — ٣) ا حاشية ف ـ — ٤) ب ف بذواتها — ٥) ب ز عقلية — ٦) ف هصى

١٧٠ — ١) ف سفسطه — ٢) ا تصحيح ب المعين — ٣) ب ف حالة —

كالعموم والخصوص كالخصوص[٤]

قال المثبتون الاشتراك والافتراق قضية عقلية وراء اللفظ وانما صيغ اللفظ على وفق ذلك ومطابقته ونحن انما تمسكنا بالقضايا العقلية دون الالفاظ الوضعية ومن اعتقد ان العموم والخصوص يرجعان الى اللفظ المجرد فقد انكر الحدود العقلية للاشياء والادلة القطعية على المدلولات والاشياء لو كانت تتمايز بذواتها ووجودها بطل القول بالقضايا العقلية وحسم باب الاستدلال بشيء اولى[٦] على شيء مكتسب متحصل[٧] وما لم يدرج في الادلة العقلية عموماً عقلياً لم يصل الى العلم ١٧١ بالمدلول[١] قط وما لم يتحقق في الحد شمولاً بجميع المحدودات لم يصل الى العلم بالمحدود

قال النافون الكلام على المذهب ردًّا وقبولًا انما يصح بعد كون المذهب معقولا ونحن نعلم بالبديهة ان لا واسطة بين النفي والاثبات ولا بين العدم[٢] والوجود وانتم اعتقدتم الحال لا موجودة ولا معدومة وهو متناقض بالبديهة ثم فرقتم بين الوجود والثبوت فاطلقتم لفظ الثبوت على الحال ومنعتم اطلاق لفظ الوجود فنفس المذهب اذًا لم يكن معقولًا فكيف[٣] يسوغ سماع الكلام والدليل عليه

ومن العجايب[٤] ان ابن الجباي قال[٥] لا توصف بكونها معلومة[٦] او مجهولة وغاية الاستدلال اثبات العلم بوجود الشيء فاذا لم يتصور له

---

٤) ف ـ — ٥) ف والحسم — ٦) ب اولا حاصل — ٧) ب مستحصل

١٧١ — ١) ب ف بالمدلول — ٢) ب ف المعدوم — ٣) ب يسمع عليه كلام ف يسوغ ان يسمع عليه كلام ودليل — ٤) ب ف العجب — ٥) ب ز الحال — ٦) ب على (اولا) حياله (ثم) حالة

وجود ولا تعلق العلم به بطل الاستدلال عليه وتناقض الكلام فيه

ثم قالوا[1] ما المعنى بقولكم الافتراق والاشتراك قضية عقلية ان عنيتم به ان الشيء الواحد يعلم من وجه ويجهل من وجه فالوجوه ١٧٢ العقلية اعتبارات ذهنية وتقديرية ولا يقتضي ذلك صفات ثابتة لذوات وذلك كالنسب والاضافات مثل القرب والبعد في الجوهرين فان عنيتم بذلك ان الشيء الواحد تتحقق له صفة يشارك فيها غيره وصفة يمايز بها غيره فهو نفس المتنازع فيه فان الشيء الواحد المعين لا شركة فيه بوجه والشيء المشترك العام لا وجود له البته

وقولهم[1] ان نفي الحال يودي الى حسم[2] باب الحد والحقيقة والنظر والاستدلال بالعكس اولى[3] فان اثبات[4] الحال التي لا توصف بالوجود والعدم وتوصف بالثبوت دون الوجود حسم باب الحد والاستدلال فان غاية الناظر ان ياتي في نظره بتقسيم داير بين النفي والاثبات[5] فينفي احدهما حتى يتعين[6] الثاني ومثبت الحال قد اتى بواسطة بين الوجود والعدم فلم يفد التقسيم والابطال علماً ولا يتضمن النظر حصول معرفة اصلا ثم الحد والحقيقة على اصل[7] نفاة الاحوال[7] عبارتان عن معبر واحد فحد الشيء حقيقته وحقيقته ما اختص في ذاته عن ساير الاشياء ولكل شيء خاصية[8] بها يتميز عن غيره وخاصيته تلزم ذاته ١٧٣ ولا تفارقه ولا يشترك فيها بوجه والابطل الاختصاص واما العموم والخصوص في الاستدلال فقد بينا انه راجع الى الاقوال الموضوعة

---

١٧٢ — ١) ب بعد التخصيص ١٣٨ س ٨ — ٢) ف جسم — ٣) ا اولا — ٤) ا ـ — ٥) ب ز في نظره — ٦) ب يعتبر — ٧..٧) ب النفاة — ٨) ا خاصة

لها ليربط شكلاً بشكل ونظيراً بنظير والذات لا تشتمل على عموم وخصوص البتة بل وجود الشيء واخص وصفه واحد[1]

قال المثبتون نحن لم نثبت واسطة بين النفي والاثبات فان الحال ثابتة عندنا ولولا ذلك لما تكلمنا فيها بالنفي والاثبات ولم نقل على الاطلاق انه شيء ثابت على حياله[2] موجود فان الموجود المحدث اما جوهر واما عرض وهو ليس احدهما بل هو صفة معقولة لهما[3] فان الجوهر قد يعلم بجوهريته ولا يعلم بحيزه[4] وكونه قابلاً للعرض والعرض يعلم بعرضيته ولا يخطر بالبال كونه لوناً او كوناً ثم يعرف كونه لوناً بعد ذلك ولا يعرف[5] كونه سواداً او بياضاً[6] الا ان يعرف[7] والمعلومان اذا تمايزا في الشيء الواحد رجع التمايز الى الحال وقد يعلم[8] ضرورة من وجه ويعلم نظراً من وجه كمن يعلم كون المتحرك متحركاً ضرورة ثم ١٧٤ يعلم بالنظر بعد ذلك كونه[1] متحركاً بحركة[1] ولو كان المعنيان واحداً لما علم[2] احدهما بالضرورة والثاني بالنظر ولما سبق احدهما الى العقل[2] وتاخر الاخر ومن انكر هذا فقد جحد الضرورة[4] ونفاة الاعراض انكروا ان الحركة عرضاً زايداً على المتحرك وما انكروا كونه متحركاً وانتم معاشر النفاة وافقتمونا على ان الحركة علة لكون الجوهر متحركاً وكذلك القدرة والعلم وجميع الاعراض والمعاني والعلة توجب المعلول لا محالة فلا يخلو اما ان توجب ذاتها واما شيئاً

---

١٧٣ — ١) ب بعد ١٣٥ ، س ٨ — ٢) حالة — ٣) ب ـه — ٤) ب ز ولا يعلم بكونه — ٥) ب يعلم — ٦) ا (اولا) ف الا — ٧) ا حاشية كونه لوناً وعرضاً (وهو صواب) — ٨) ب ز الشي

١٧٤ — ١...١) ب ذا حركة — ٢) ب ف عرف — ٣) ب فتاخر تأخر الثاني — ٤) ا حاشية كيف

اخر وراء ذاتها ويستحيل ان يقال توجب ذاتها فان الشيء الواحد من وجه واحد يستحيل ان يكون موجباً وموجباً لنفسه وان اوجب امرًا اخر فذلك الامر اما ذات على حيالها او صفة لذات ويستحيل ان تكون ذاتاً على حيالها فانه يودي الى ان تكون العلة بايجابها موجدة للذوات وتلك الذوات ايضاً علل وهو محال فانه يودي الى التسلسل فيتعين انه صفة لذات وذلك هو الحال التي اثبتناها فالقسمة العقلية الجأتنا الى اثباتها والضرورة حملتنا على ان لا نسميها موجودة على حيالها ومعلومة على حيالها وقد يعلم الشيء مع غيره ولا يعلم على حياله ١٧٥ كالتاليف بين الجوهرين والمماسة والقرب والبعد فان الجوهر الواحد لا يعلم فيه تاليف ولا مماسة ما لم ينضم اليه جوهر اخر وهذا في الصفات التي هي ذوات واعراض متصور فكيف في الصفات التي ليست بذوات بل هي احكام الذوات

واما قولكم انه راجع الى وجوه واعتبارات عقلية

فنقول هذه الوجوه والاعتبارات ليست مطلقة مرسلة بل هي مختصة بذوات فالوجوه العقلية لذات واحدة هي بعينها الاحوال فان تلك الوجوه ليست الفاظاً مجردة قايمة بالمتكلم بل هي حقايق معلومة معقولة لا انها موجودة على حيالها ولا معلومة بانفرادها بل هي صفات توصف بها الذوات فما عبرتم عنه بالوجوه عبرنا عنه بالاحوال فان المعلومين قد تمايزا وان كانت الذات متحدة وتمايز المعلومين يدل على تعدد الوجهين والحالين وذلك معلومان محققان تعلق بهما علمان

---

٥) ب وصف — ٦) ب ـه

١٧٥ — ١) ب ز وقرب وبعد ف ولا قرب وبعد — ٢) ف تمايز —

متمايزان احدهما ضروري والثاني مكتسب وليس ذلك كالنسب والاضافات فانها ترجع الى الفاظ مجردة ليس فيها[٣] علم محقق[٥] متعلق بمعلوم[٤] محقق[٥]

١٧٦ وقولهم[١] الشيء الواحد لا شركة فيه[٢] والمشترك لا وجود له باطل فان الشيء المعين من حيث هو معين لا شركة فيه وهذه الصفات التي اثبتناها ليست معينة مخصصة بل هي صفات يقع بها التخصيص والتعيين ويقع فيها الشمول والعموم وهو من القضايا الضرورية كالوجوه عندكم[٢] ومن رد التعميم والتخصيص الى مجرد الالفاظ فقد ابطل الوجوه والاعتبارات العقلية اليست العبارات تتبدل لغة فلغة[٢] وحالة فحالة[٢] وهذه الوجوه العقلية لا تتبدل بل الذوات ثابتة عليها قبل التعبير[٤] عنها بلفظ عام وخاص[٥] على السوا ومن ردها الى الاعتبارات[٦] فقد ناقض وردها الى العبارات فان الاعتبارات[٦] لا تتبدل ولا تتغير بعقل وعقل والعبارات تتبدل[٧] بلسان ولسان وزمان وزمان

وقولهم حد الشيء وحقيقته وذاته عبارات عن معبر[٨] واحد[٩] والاشياء انما تتميز بخواص ذواتها ولا شركة في الخواص

قال المثبت هب ان الامر كذلك لكن خاصية كل شيء معين غير
١٧٧ وخاصية كل نوع محقق غير وانتم لا تحدون جوهراً بعينه على الخصوص

---

٣) ب فيه — ٤) ب بعلوم — ٥..٥) ف ـ

١٧٦ — ١) ب قولكم — ٢) ب ز والثي — ٢) ب ممن بعد بوجه ١٣٥ س ٨ ف من — ٣) ب بلغة ... بحالة — ٤) ا التغيير — ٥) ب ز وبعده — ٦..٦) ب لا تتغير ولا تتبدل لعقل — ٧) ب تتغير — ٨) ب معتبر — ٩) ب ممحو

بل تحدون الجوهر من حيث هو جوهر على الاطلاق فقد اثبتم معنى عاماً يعم الجواهر وهو التحيز مثلاً والا لكان كل جوهر[1] على حالة[2] محتاجاً الى حد على حياله[3] ولا يجوز ان يجري حكم جوهر في جوهر من التحيز وقبول الاعراض والقيام بالنفس فاذاً لم نجد[4] بدّا من ادراج امر[5] عام في الحد وذلك يبطل قولكم ان الاشياء انما تتمايز بذواتها ويصح قولنا ان الحدود لا تستغني عن عمومات الفاظ[6] تدل على صفات[7] عموم الذوات وصفات خصوص[8] وتلك احوال لها ووجوه واعتبارات عقلية او ما شئت فسمها بعد الاتفاق على المعاني والحقايق

فال انافوه غاية تقريركم[9] في اثبات الحال هو التمسك بعمومات وخصوصات ووجوه عقلية واعتبارات[10] اما العموم والخصوص فمنتقض عليكم بنفس الحال فان لفظ الحال يشمل جنس الاحوال وحال هي صفة لشيء تخص ذلك الشيء لا محالة فلا يخلو اما ان يرجع معناه الى عبارة تعم وعبارة تخص فخذوا منا في ساير العبارات العامة والخاصة كذلك واما ان ترجع الى معنى اخر ورا العبارة فيودي[11] الى اثبات الحال للحال وذلك محال ولا يغني عن هذا الالزام قولكم ١٨٨ الصفة لا توصف فانكم اول من اثبت للصفة صفة حيث جعلتم الوجود والعرضية واللونية والسوادية احوالاً للسواد فاذا اثبتم للصفات صفات فهلا اثبتم للاحوال احوالاً واما الوجوه والاعتبارات

---

١٧٧ — ١) ا حاشية ف ـ — ٢) ف حياله — ٣) ب حالة — ٤) ب تجد — ٥) ب ف ز معقول — ٦) ب ف الفاظ — ٧) ب ف ـ ا حاشية — ٨) ب ز الذوات — ٩) ا تقرريكم — ١٠) ا حاشية ذهنية — ١١) ب ف ز ذلك

فقد تتحقق في الاحوال ايضاً فان الحال العام[1] غير والحال الخاص غير وهما اعتباران[2] في الحال وحال يوجب احوالاً غير وحال هي موجبة[3] الحال غير اليس قد اثبت ابو هاشم حالاً[4] للباري سبحانه توجب[5] كونه عالماً قادراً والعالمية والقادرية حالتان فحال توجب وحال هي غير[6] موجبة[7] مختلفتان في[8] الاعتبار واختلاف الاعتبارين لا يوجب اختلاف الحالين للحال

هذا من الوازامات المقصد ومن جملتها امرى وهي ان الوجود في القديم والحادث والجوهر والعرض عندهم حال لا يختلف البتة بل وجود الجوهر في حكم وجود العرض على السواء فيلزمهم على ذلك
١٧٩ امران منكران ابهام شيء واحد في شيئين مختلفين او شيئان مختلفان في شيء واحد وواحد في اثنين[1] واثنان في واحد محال اما احدهما ان شيئاً واحداً كيف يتصور في شيئين فان حال الوجود من حيث هو وجود واحد ومن بدايه العقول ان الشيء الواحد لا يكون[2] في شيئين[3] معا بل[4] في جميع الموجودات على السواء وفي ما لم يوجد بعد[5] لكنه سيوجد على السواء وهو من احل المحال

والمنكر الثاني[6] اذا كان الوجود حالاً واحداً[7] واجتمعت فيه اجناس وانواع واصناف فيلزم ان تتحد المتكثرات المختلفة فيه ولزم تبدل[8] الاجناس من غير تبدل وتغير في الوجود اصلاً وذلك

---

١٧٨ — ١) ب ـ — ٢) ب ... ات وف ؟ — ٣) ف غير ا موجب — ٤) ف ـ — ٥) ب محو ثم كُتِبَ من حيث — ٦) ب ز بل — ٧) ف ز بل موجبة — ٨) ف حتى

١٧٩ — ١) ب سين — ٢...٢) ف ـ — ٣) ف ـ — ٤) ب ف ز انه — ٥) ب ف واحدة — ٦) ب يدل —

كتبدل الصورة بعضها ببعض[٧] في الهيولي عند الفلاسفة من غير تبدل في الهيولي وذلك التمثيل ايضاً غير سديد فان الهيولي عندهم[٨] لا تعري عن الصورة الا ان من الصور ما هو لازم للهيولي[٩] كالابعاد الثلاثة ومنها ما يتبدل كالاشكال والمقادير المختلفة والاوضاع والكيفيات وبالجملة وجود مجرد مطلق عام غير مختلف كيف يتصور وجوده وما محله فان كان الجوهر محلاً له فقد بطل عمومه العرض فان ١٨٠ عنيتم العرض فقد بطل عمومه الجوهر وان لم يكن ذا محل وهو من المحل المحال

وعن هذه المطالبة الحاقة بلوح الحق ولا نبوح به لانا[١] بعد في مدارج اقوال الفريقين[٢] فيقول النافي كيف يتصور وجود[٣] على الحقيقة التي لا تتبدل ولا تتغير وانما تتغير انواعه بعضها الى بعض فيصير الجوهر عرضاً والعرض جوهراً والوجود لا يختلف[٤] وذلك تجويز[٥] قلب الاجناس فالاول سريان الوجود الواحد في اجناس وانواع مختلفة[٦] والثاني اتحاد انواع واجناس مختلفة[٦] في وجود واحد

وقال المثبت له الزام الحال علينا نقضاً غير متوجه فان العموم[٧] والخصوص في الحال كالجنسية والنوعية في الاجناس والانواع فان الجنسية في الاجناس ليس جنساً حتى يستدعي كل جنس جنساً ويودي الى التسلسل وكذلك النوعية في الانواع ليست نوعاً حتى يستدعي كل نوع نوعاً فكذلك الحالية للاحوال لا تستدعي حالاً فيودي الى

---

٧) ف ـ — ٨) ب ز قط — ٩) ف الهيولي

١٨٠ — ١) ب لكنا — ٢) فنقول الباقي — ٣) ب ز لا — ٤) ب وفي — ٥) ب يجوز — ٦...٦) ف ـ — ٧) ب ف العمومية والخصوصية

١٨١ التسلسل وليس يلزم على من يقول الوجود عام ان يقول للعام عام وكذلك لو قال العرضية جنس فلا يلزمه ان يقول للجنس جنس وكذلك لو فرق فارق بين حقيقة الجنس والنوع وفصل احدهما عن الثاني باخص وصف لم يلزمه ان يثبت اعتباراً عقلياً في الجنس هو كالجنس ووجهاً عقلياً[1] هو كالنوع فلا يلزم الحال علينا بوجه لا من حيث العموم والخصوص ولا من حيث الاعتبار والوجه وانتم معاشر النفاة لا يمكنكم ان تتكلموا بكلمة واحدة الا وان تدرجوا فيها عموماً وخصوصاً الستم تنفون الحال ولم تعينوا حالاً بعينها هي صفة مخصوصة مشار[2] اليها بل اطلقتم القول وعممتم النفي واقتم الدليل على جنس شمل[3] انواعاً او على نوع عمّ اشخاصاً حتى استمر دليلكم ومن نفى الحال لا يمكنه اثبات التماثل في المتماثلات واجراء حكم واحد فيها[4] جميعاً فلو كانت الاشياء تتمايز بذواتها المعينة بطل التماثل وبطل الاختلاف وذلك خروج عن قضايا العقول

١٨٢ واما قولكم الوجود لو كان واحداً متشابهاً في جميع الموجودات لزم حصول شيء في شيئين او شيئين في شيء

فنقول يلزمكم في الاعتبارات والوجوه العقلية ما لزمنا في الوجود والحال فان الوجه كالحال والحال كالوجه ولا ينكر منكر ان الوجود يعم الجوهر والعرض لا لفظاً مجرداً بل معنى معقولاً ومن قال كل موجود انما يمايز[1] موجوداً اخر بوجوده لم يمكنه ان يجري

١٨١ — ١) ف ز في النوع — ٢) ب مشارا — ٣) ب بشمال ف شمل — ٤) ب فيها ف منها

١٨٢ — ١) ب ـ

حكم موجود في موجود اخر حتى ان من اثبت الحدوث لجوهر معين لم يتيسر له اثبات الحدوث لجوهر اخر بذلك الدليل بعينه بل لزمه ان يفهم[٢] على كل جوهر دليلاً خاصاً وعلى كل عرض دليلاً خاصاً ولا يمكنه ان يقسم تقسيماً في المعقولات اصلاً لان التقسيم انما يتحقق بعد الاشتراك في شيء والاشتراك انما يتصور بعد الاختصاص بشيء ومن قال هذا جسم مؤلف فقد حكم على جسم معين بالتأليف لم يلزمه جريان هذا الحكم في كل جسم ما لم يقل كل جسم مؤلف ولو اقتصر على هذا ايضاً لم يفض[٤] الى العلم بحدوث كل جسم ما لم يقل وكل مؤلف محدث حتى يحصل[١] العلم بان كل جسم محدث فاخذ الجسمية ١٨٣ عامة والتأليف[٢] عاماً واستدعا التأليف للحدوث عاماً حتى لزمه الحكم بحدوث كل جسم مولف عاماً فمن[٣] قال الاشياء تتمايز بذواتها المعينة كيف يمكنه ان يجري حكماً[٤] فى محكوم خاص فالزمتمونا قلب الاجناس والزمناكم رفع الاجناس ودعوتمونا الى المحسوس ودعوناكم الى المعقول وافحمتمونا باثبات واحد[٥] فى اثنين واثنين فى واحد[٥] وافحمناكم بنفي الواحد فى الاثنين والدليل متعارض والدست قايم فمن الحاكم

قال الحاكم المشرف على زمرة افحام الفريقين انتم معاشر النفاة اخطأتم من وجهين[٦] من حيث[٦] رددتم العموم والخصوص الى الالفاظ المجردة وحكمتم بان الموجودات المختلفة تختلف بذواتها ووجودها

---

٢) ب ف يقيم — ٣) ف ـه — ٤) ب يصل

١٨٣ — ١) ب يصل ف ز له — ٢) ب ف ز في الاجسام — ٣) ب ـه — ٤) ب ف ز عاما — ٥) ب ف الواحد — ٦..٦) ب الاول انكم ف حيث —

فكلامكم هذا ينقض بعضه بعضاً ويدفع[٧] اخره اوله وهذا انكار[٨] لاخص اوصاف العقل اليس هذا الرد حكماً عاماً على كل عام وخاص[٩]
١٨٤ بانه راجع الى اللفظ المجرد اليست الالفاظ لو رفعت من البين[١] لم ترتفع القضايا العقلية حتى البهايم التي لا نطق[٢] لها ولا عقل لم تعدم[٣] هذه الهداية فانها تعلم بالفطرة ما ينفعها من العشب فتاكل ثم اذا رأت عشباً اخر يماثل ذلك الاول[٤] ما اعتراها ريب[٥] في انه ما كول كالاول فلولا انها تخيلت من الثاني عين حكم الاول وهو كونه ما كولا والا لما اكلت وتعرف جنسها فتالف به وتعرف ضدها فتهرب منه ولقد صدق المثبتون عليكم انكم حسمتم على انفسكم باب الحد وشموله للمحدودات وباب النظر وتضمنه للعلم

وانا اقول لا بل حسمتم على العقول باب الادراك وعلى الالسن باب الكلام فان العقل يدرك الانسانية كلية عامة لجميع نوع الانسان مميزة[٦] عن الشخص المعين المشار اليه وكذلك العرضية كلية عامة لجميع انواع الاعراض من غير ان يخطر بباله اللونية والسوادية وهذا السواد بعينه وهذا مدرك بضرورة العقل وهو مفهوم[٧] العبارة متصور في العقل لانفس العبارة اذ العبارة تدل على معنى في الذهن
١٨٥ محقق هو مدلول العبارة والمعبر عنه لو تبدلت العبارة عربية وعجمية وهندية ورومية لم يتبدل المعنى المدلول ثم ما من كلام تام الا ويختص معنى عاماً فوق الاعيان المشار اليها بهذا وتلك المعاني العامة من اخص

---

٧) ف وينقض — ٨) ب ف نكار — ٩) ا ف قاض
١٨٤ — ١) ف البيان — ٢) ف نطق — ٣) ب ز مثل — ٤) ب الاولى
٥) ب رايب — ٦) ب متميزة من — ٧) ب ز ومن

اوصاف النفوس الانسانية فمن انكرها[1] خرج عن حدود الانسانية ودخل في حريم[2] البهيمة بل هم اضل سبيلاً

واما الخطأ الثاني وهو رد[3] التمييز بين الانواع الى الذوات المعينة وذلك من اشنع المقالات فان الشيء انما يتميز عن غيره باخص وصفه قبل له[4] اخص وصف نوع الشيء غير واخص وصف الذات المشار اليها غير فان الجوهر يتميز عن العرض بالتحيز مطلقاً اطلاقاً نوعياً لا معيناً تعييناً شخصياً والجوهر المعين انما يمتاز[5] عن جوهر معين بتحيز مخصوص لا بالتحيز المطلق وقط لا يمتاز جوهر معين عن عرض معين بتحيز مخصوص اذ الجنس لا يميز الوصف عن الموصوف والعرض عن الجوهر والعقل انما يميز بمطلق التحيز[6] فعرف ان الذوات انما تتمايز[6] بعضها عن بعض تمايزاً جنسياً نوعياً لا باعم صفاتها كالوجود بل باخص اوصافها بشرط ان تكون كلية عامة ولو ان الجوهر مايز العرض بوجوده كما مايزه[7] بتحيزه لحكم على العرض بانه[8] متحيز وعلى الجوهر ١٨٦ بانه محتاج الى التحيز لان الوجود والتحيز واحد فما به يفترقان هو بعينه ما فيه يشتركان وما به يتماثلان هو بعينه ما فيه يختلفان ويرتفع التماثل والاختلاف والتضاد راساً ويلزم ان لا يجري حكم مثل في مثل حتى لو قام الدليل على حدوث جوهر بعينه كان هو محدثاً ويحتاج الى دليل اخر في مثل ذلك الجوهر ويلزم ان لا يسلب حكم ضد عن ضد وخلاف عن خلاف حتى لو حكم على الجوهر بانه قابل للعرض لم يسلب[1] هذا

١٨٥ — ١) ب معقوله ف ز فقد — ٢) ب حدم — ٣) ب ـه — ٤) ب ومن قبل ذلك فقل له ف قبل — ٥) ف يتايز — ٦..٦) ب ـه — ٧) ب تمايز — ٨) ب ز محتاج الى التحيز

١٨٦ — ١) ب ز عن العرض —

الحكم عن العرض اذ لا تماثل ولا اختلاف ولا تضاد وارتفع العقل والمعقول وتعدد الحس والمحسوس

واما وهم فطا الثبتين للحال[1] فهو انهم اثبتوا لموجود معين[2] مشار اليه صفات[3] مختصة به وصفات يشاركه فيها غيره من الموجودات وهو من احل المحال[5] فان المختص بالشيء المعين والذي[6] يشاركه فيه غيره واحد بالنسبة الى ذلك[7] المعين فوجود عرض معين وعرضيته ولونيته وسواديته عبارات عن ذلك[7] المعين المشار اليه فان الوجود اذا ١٨٧ تخصص بالعرضية فهو بعينه عرض والعرضية اذا تخصصت باللونية فهي بعينها لون وكذلك اللونية بالسوادية والسوادية بهذا السواد المشار اليه فليس من المعقول ان توجد صفة لشيء واحد معين وهي بعينها توجد لشيء آخر فتكون صفة معينة في شيئين كسواد واحد في محلين وجوهر واحد في مكانين ثم لا يكون ذلك في الحقيقة عموماً وخصوصاً فان مثل هذا ليس يقبل التخصيص اذ يكون خاصاً في كل محل[1] فلا يكون البتة عاماً واذا لم يكن عاماً لم يكن خاصاً ايضاً فيتناقض المعنى

والخطا الثاني انهم قالوا الحال لا يوصف بالوجود ولا بالعدم والوجود عندهم حال فكيف يصح ان يقال الوجود لا يوصف بالوجود وهل هو الا تناقض في اللفظ والمعنى[2] وما لا[3] يوصف بالوجود والعدم كيف يجوز ان يعم اصنافاً واعياناً لان[2] العموم والشمول

---

١) ب المشير — ٣) ب للموجود المعين المشار — ٤) ب صفة — ٥) ف المحالات — ٦) ا الذي — ٧...٧) ب ف ـ — ٨) ف العرضية

١٨٧ — ١) ب ـ — ٢...٢) ب فلا — ٣) ب ز الخصوص —

يستدعي اولًا وجودًا محققاً وثبوتاً كاملًا حتى يشمل ويعم او يعين ويخص وايضاً فهم اثبتوا العلة والمعلول ثم قالوا العلة توجب المعلول وما ليس بموجود كيف يصير[٤] موجباً وموجبا فالعلمية[١] عندهم حال ١٨٨ والعالمية[٢] عندهم ايضاً حال فالموجِب حال والموجَب حال والحال لايوجب الحال لان ما لا يتصف بالوجود الحقيقي لا يتصف بكونه موجبا

الخطأ الثالث انا نقول معاشر المثبتين كل ما اثبتموه في الوجود هو حال عندكم فارونا موجودًا في الشاهد والغايب هو ليس بحال لا يوصف بالوجود والعدم فان الوجود الذي هو الاعم الشامل للقديم والحادث عندكم حال والجوهرية والتحيز وقبوله[٣] العرض كلها احوال[٤] فليس على مقتضى مذهبكم شيء ما في الوجود هو ليس بحال وان اثبتم شيئاً وقلتم هو ليس بحال فذلك الشيء يشتمل على عموم وخصوص والاخص والاعم عندكم حال فاذاً لا شيء الا لا شيء ولا وجود الا لا وجودْ وهذا من اسحل ما يتصور

فالحق في المسئلة انّا ان الانسان يجد من نفسه[٦] تصور[٦] اشياء كلية عامة مطلقة دون ملاحظة جانب الالفاظ ولا ملاحظة جانب الاعيان ويجد من نفسه اعتبارات عقلية لشيء واحد وهي اما ان ترجع الى الالفاظ المحددة وقد ابطلناه واما ان ترجع الى الاعيان ١٨٩ الموجودة المشار اليها وقد زيفناه[١] فلم يبق الا ان يقال هي معان

٤) ب —

١٨٨ — ١) ب والعلة — ٢) ب والمعلولة حال — ٣) ف قبوله — ٤) ا حاشية والعرضية واللونية والسوادية التي هي اخص وصف هذا السواد بعينه كلها احوال — ٥) ا (اولا) ف لا شي ولا وجود — ٦...٦) ف تصوره ب ضرورة

١٨٩ — ١) ب محرف —

موجودة محققة في ذهن الانسان والعقل الانساني هو المدرك لها ومن حيث هي كلية عامة لا وجود لها في الاعيان فلا موجود مطلقاً في الاعيان ولا عرض[٢] مطلقاً ولا لون مطلقاً بل هي[٣] الاعيان بحيث يتصور العقل منها معنى كلياً عاماً فتصاغ له عبارة[٤] تطابقه وتنص عليه ويعتبر العقل منها معنى ووجهاً فتصاغ له عبارة[٤] حتى لو طاحت[٤] العبارات او تبدلت لم تبطل المعنى المقدر في الذهن المتصور في العقل فنفاة الاحوال اخطؤا من حيث ردها الى العبارات المجردة واصابوا حيث قالوا ما ثبت وجوده معيناً لا عموم فيه ولا اعتبار ومثبتو الاحوال اخطؤا من حيث ردوها الى صفات في الاعيان واصابوا[٦] من حيث[٦] قالوا هي معان معقولة وراء العبارات وكان من حقهم ان يقولوا هي موجودة متصورة في الاذهان[٧] بدل قولهم لا موجودة ولا معدومة وهذه المعاني مما لا ينكرها عاقل من نفسه غير ان بعضهم يعبر عنها[٥] بالتصور في الاذهان وبعضهم يعبر عنها بالتقدير في العقل وبعضهم يعبر عنها بالحقائق والمعاني التي هي مدلولات العبارات والالفاظ وبعضهم يعبر عنها بصفات الاجناس والانواع والمعاني اذا لاحت للعقول واتضحت فليعبر المعبر عنها بما يتيسر له فالحقايق والمعاني اذاً ذات[١] اعتبارات ثلاث اعتبارها في ذواتها وانفسها واعتبارها بالنسبة الى الاعيان واعتبارها بالنسبة الى الاذهان وهي من حيث هي موجودة في الاعيان يعرض لها ان تتعين وتتخصص وهي من حيث هي

---

٢) ب هي في عرض ف عرض — ٣) ب في — ٤) ف طلعت — ٥...٥) ب ـ —
٦.٦) ف ـ ب حيث — ٧) ا تصحيح في الهامش معدومة في الاعيان
١٩٠ ١) ف ـ —

متصورة في الاذهان يعرض لها ان تعم وتشمل فهي باعتبار ذواتها في انفسها حقايق محضة[٢] لا عموم فيها ولا خصوص ومن عرف الاعتبارات الثلاث زال اشكاله في مسئلة الحال ويبين له الحق في مسئلة المعدوم هل هو شيء[٢] ام لا والله الموفق[٢]

---

٢) ب محققة محضه — ٣...٣) ب ف ـ

obeikandl.com